

Distr.: General
17 June 2005
Arabic
Original: French



رسالة مؤرخة ١٥ حزيران/يونيه ٢٠٠٥ موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن

أتشرف بالإشارة إلى اتفاق أكرا الثالث بشأن كوت ديفوار الذي أقر في ٣٠ تموز/يوليه ٢٠٠٤ في أكرا، وإلى بيان رئيس مجلس الأمن المؤرخ ٥ آب/أغسطس ٢٠٠٤ (S/PRST/2004/29)، وإلى رسائلي السابقة إلى رئيس مجلس الأمن التي أحيلت بها تقارير فريق الرصد الثلاثي الذي أنشئ بموجب اتفاق أكرا الثالث.

ومرفق طيه تقريراً لفريق الرصد الثالث عشر والرابع عشر اللذان يغطيان الفترة من ١ آذار/مارس إلى ٨ نيسان/أبريل، ومن ١٥ نيسان/أبريل إلى ٣١ أيار/مايو ٢٠٠٥، على التوالي.

وأرجو ممتناً توجيه انتباه أعضاء مجلس الأمن إلى هذه الرسالة ومرفقاتها.

(توقيع) كوفي أ. عنان

المرفق الأول

[الأصل: بالانكليزية]

تنفيذ اتفاق أكرا الثالث

التقرير الثالث عشر لفريق الرصد الثلاثي عن الفترة من ١ آذار/مارس إلى ٨ نيسان/أبريل ٢٠٠٥

أولا - مقدمة

١ - أُعد هذا التقرير بناء على اتفاق أكرا الثالث في ٣٠ تموز/يوليه ٢٠٠٤ الذي أنشئ بموجبه فريق الرصد الثلاثي، وطلب إليه تقديم تقارير منتظمة عن الحالة في كوت ديفوار وعن التقدم المحرز في تنفيذ اتفاق أكرا الثالث. ويغطي هذا التقرير الثالث عشر تطورات الأحداث فيما بين ١ آذار/مارس و ٨ نيسان/أبريل ٢٠٠٥. وتتجاوز الفترة المغطاة فترة الأسبوعين المعتادة بعد مفاوضات بريتوريا التي قام بها الرئيس ثابو مبيكي، الوسيط الذي عينه الاتحاد الأفريقي.

ثانيا - لمحة عامة

٢ - رغم الهدوء النسبي الذي أعقب الهجوم على نقطة تفتيش القوات الجديدة غربي مدينة لوغووالي في ٢٨ شباط/فبراير ٢٠٠٥، ما زالت حالة الأمن هشّة، مع وجود تقارير من حين إلى آخر عن أنشطة للمليشيات، لا سيما غربي البلاد.

٣ - وقد دفعت حادثة لوغووالي بالقوات الجديدة إلى تعزيز مواقعها على طول منطقة الثقة وحول مقرها في بواكي. وعلاوة على ذلك، وفي رسالة موجهة إلى قيادة عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار والرئيس مبيكي، أعربت قيادة القوات الجديدة عن استيائها لرد فعل المجتمع الدولي، الذي كان في رأيها، بطيئا في استنكاره للهجوم. ومن ثم فقد طلبت إجراء تحقيق دولي لتحديد المسؤولية عن هذا الانتهاك الجديد لوقف إطلاق النار. وبناء على ذلك، وفي ٣ آذار/مارس ٢٠٠٥ سافر وفد من لجنة الرصد إلى لوغووالي لتقديم الحالة على عين المكان. وأعربت اللجنة عن قلقها العميق من الهجمات التي تشنها المجموعات المسلحة من المنطقة التي تسيطر عليها الحكومة، وتوغلها في منطقة الثقة التي تسيطر عليها القوات المحايدة. وأعربت هذه اللجنة عن استنكارها الشديد لهذا الهجوم. وفي المؤتمر الصحفي الذي أعقب الزيارة، أعلن الجنرال فول، قائد قوات عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار، أن قواته قد

سلمت ٨٥ شخصا من ال ٨٧ شخصا الذين اعتقلوا لاشتراكهم في الهجوم إلى قائد الشرطة في غويغلو لتتخذ بشأنهم الإجراءات القانونية المناسبة. أما الاثنان المتبقيان فهما من القصر، وقد سلما إلى لجنة الصليب الأحمر الدولية وإلى اليونسيف.

٤ - وفي ٨ آذار/مارس ٢٠٠٥ قام الرئيس غباغبو بزيارة نيجيريا ليوم واحد ليلتقي بالرئيس أولوسيجون أوباسانجو ليناقدش معه الحالة في كوت ديفوار. وتركزت المناقشات على مهمة الوساطة التي يقوم بها الرئيس مبيكي. كما اشتكى الرئيس غباغبو إلى الرئيس أوباسانجو من القرارات الأخيرة التي اتخذتها القوات الجديدة، والتي تعزز في رأيه تقسيم البلاد. وتتعلق هذه القرارات بإنشاء أكاديمية للشرطة، ومدرسة للجمارك، ومصارف، وشركة للتأمين في بويكي. وقام الرئيس السابق هنري كونان بيدي بزيارة تشاورية مماثلة إلى أبوجا في الفترة من ٢١ إلى ٢٣ آذار/مارس، بدعوة من الرئيس أوباسانجو تعريزا لجهود الوساطة التي يقوم بها الاتحاد الأفريقي.

٥ - وقامت جماعات من "الوطنيين الشبان" بسلسلة من المظاهرات في غويغلو ودويكو وسان بدرو ومدن أخرى غربي البلاد للمطالبة برحيل قوات ليكورن الفرنسية. وتلافيا لاستئناف العمليات العدوانية في أبيدجان، قرر مجلس الوزراء في اجتماعه يوم ١٠ آذار/مارس ٢٠٠٥ تمديد الحظر المفروض الآن على المظاهرات العامة في أبيدجان حتى حزيران/يونيه ٢٠٠٥. وردا على ذلك قرر "الوطنيون الشبان" تنظيم مظاهراتهم خارج مدينة أبيدجان.

٦ - في ١٩ آذار/مارس ٢٠٠٥، وصل السيد لويس ميشيل مفوض التعاون والتنمية في الاتحاد الأوروبي في زيارة قصيرة لمدة يومين وقام أثناءها بإجراء مناقشات مع الرئيس لوران أوباسانجو، ومحمد كوليبالي رئيس الجمعية الوطنية، وسيد ديارا رئيس الوزراء، وكذلك مجموعة السبعة. كما اجتمع المسؤول الأوروبي مع قيادة القوات الجديدة. ونقل رسالة الاتحاد الأوروبي القائلة بالاستمرار في تعليق مساعداته طالما لم يتحقق تقدم في عملية السلام.

ثالثا - تطورات عملية السلام

الإصلاحات التشريعية

٧ - في ٣ آذار/مارس ٢٠٠٥، أصدرت رئاسة الجمهورية بيانا لتضع نهاية للجدل حول "الفراغ السياسي" المتوقع إذا لم تجر الانتخابات في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥. فقد أكد الرئيس غباغبو من جديد في هذا البيان أن "نزع السلاح - وإعادة توحيد البلاد - والانتخابات الحرة والشفافة" هو الطريق الوحيد الذي يمكن السير فيه من أجل المحافظة على

الشرعية الدستورية واحترامها، تمشيا مع اتفاق لينا - ماركوسي. كما جاء في البيان أن نزع سلاح القوات الجديدة ينبغي أن يحظى بأولوية فورية، وأنه ما زال هو الشرط الوحيد لإعادة السلام إلى كوت ديفوار. وبالنسبة لعمل لجنة الانتخابات المستقلة، أعلن رئيس الجمهورية أنه لا بد من تطبيق القانون رقم ٢٠٠٤-٦٢٤ الصادر في ١٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤. وأنه لا بد من اعتبار انتخابات الرئاسة التي ستجرى في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥ مسألة ملحة. وفي إشارة منه إلى الفراغ الذي قد ينشأ إذا لم تجر الانتخابات في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥، أوضح الرئيس غباغبو أنه سيظل يمارس مهامه طبقاً لأحكام المادتين ٣٨ و ٣٩ من الدستور إلى أن يُنتخب خلفاً له.

٨ - وقام وفد من الحركة البرلمانية للمصالحة والسلام - وهو تجمع حزبي في الجمعية الوطنية - بالالتقاء يوم ١٠ آذار/مارس ٢٠٠٥ بالممثل الخاص بالنيابة للأمين العام للأمم المتحدة ليُعرب له عن قلقه الشديد إزاء الحالة الأمنية، لا سيما في غرب البلاد. وشدد أعضاء الوفد على التهديدات التي تشكل ضغطاً على قادة المعارضة، وطلبوا حماية عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار. كما أصروا على تطبيق الجزاءات الواردة في قرار مجلس الأمن ١٥٧٢ ضد جميع الأشخاص الذين يعرقلون عملية السلام. وطلبوا أيضاً أن تشارك الأمم المتحدة في تنظيم الانتخابات في شهر تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥ ضمناً لموثوقيتها وقبولها. وأحاطت عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار علماً بطلباتهم ووعدهم بإبلاغها إلى نيويورك. وكان هذا الطلب نفسه قد قدمه رئيس الوزراء سيد ديبارا أثناء مشاوراته مع الرئيس مبيكي في جنوب أفريقيا في ٤ آذار/مارس ٢٠٠٥، وكذلك من الحسن أوتارا من تجمع الجمهوريين والفونس دجيبي مادي نيابة عن ائتلاف مجموعة السبعة التابعة للأحزاب السياسية المعارضة.

٩ - وعقب طلب لجنة الرصد بمراجعة جميع النصوص التشريعية التي لا تتفق مع اتفاق لينا - ماركوسي نصاً وروحاً. ورد رئيس الجمعية الوطنية على لجنة الرصد قائلاً إن جميع النصوص التشريعية التي صدرت مؤخراً قد أقرت بما يتطابق تماماً ودستور كوت ديفوار الذي لا يخول الجمعية الوطنية "إلا" الأهلية للتصويت على القوانين، والنواب حق تعديلها. وأشار إلى أن لوائح الجمعية تشترط أن تتم إعادة النظر في التشريع خلال فترة زمنية محددة قبل إصداره. ولكنه وعد رغم ذلك بعرض هذه المسألة على النواب.

العملية الانتخابية

١٠ - في إطار التحضير للانتخابات المقبلة - شكلت حكومة المصالحة الوطنية لجنة مشتركة بين الوزارات لدراسة واقتراح الشروط الممكنة للتعرف على الناخبين ووضع القوائم

الانتخابية. وتضم هذه اللجنة أربعة وزراء يمثلون القوى السياسية الرئيسية، وهي وزارة المالية والاقتصاد، ووزارة الإدارة المحلية، ووزارة العدل، ووزارة البنية الأساسية الاقتصادية. وسيقوم ثلاثة وزراء آخرين بدور المستشارين لهذه اللجنة، وهم وزراء الأمن، والدفاع، والتخطيط.

نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج

١١ - ومما يؤسف له أن أحداث ٢٨ شباط/فبراير ٢٠٠٥ كان لها تأثير سلبي على أي تقدم كان قد أحرز منذ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥ بفضل الجهود المشتركة لعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار، ووساطة جنوب أفريقيا وبعثة رئيس الوزراء في بواكي. وفي شباط/فبراير ٢٠٠٥، جرت مفاوضات بين المسؤولين في عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار واللجنة الوطنية لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وبعثة وساطة جنوب أفريقيا، حول نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في المناطق التي تسيطر عليها القوات الجديدة، وكذلك بغرض العودة إلى الحوار مع القوات الجديدة بشأن عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. ولهذا الغرض، قام فريق من كبار المستشارين العسكريين من جنوب أفريقيا، ورئيس اللجنة الوطنية لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، ورئيس شعبة نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار، بزيارة جميع المواقع التي جرت فيها عمليات نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في المناطق التي تسيطر عليها القوات الجديدة في بواكي، وكوروهوغو، ومان، وسيغلا، وبونا. وفي كل منطقة، زار الوفد المعسكرات الحربية، ومرافق نزع السلاح والتسريح. وأتاحت هذه الزيارات للوفد إمكانية إجراء مناقشات مع قادة مناطق القوات الجديدة وتقدير مدى رغبتهم في تنفيذ عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. وركزت المناقشات في المقام الأول على قضايا الأمن، وأعمال إعادة التأهيل، والاعتبارات السياسية ذات الصلة. وذكر قادة القوات الجديدة أن هذه القوات قد تكون على استعداد لإعادة تجميع أفرادها بمجرد أن يتوصل القائدان العسكريان إلى اتفاق سياسي. واتفقوا أيضا مع اللجنة الوطنية على ضرورة البدء بأعمال إعادة التأهيل. ولكن ظل همهم الأول هو قضية الأمن في المواقع التي جرت فيها عمليات نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج ومنطقة الثقة. وطلبت القوات الجديدة أن تتولى قوات محايدة تأمين مواقع تسريح الجنود أثناء عمليات نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج لانتقاء أي هجمات محتملة ضد هذه القوات أثناء مرحلة تسريح الجنود. وتبين بوضوح أثناء المناقشات أن هناك اتفاقا في وجهات النظر بين قادة القوات الجديدة والقيادة السياسية. وقد أصر القادة العسكريون على ضرورة اقتران بدء عمليات نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج بالإصلاحات السياسية والتشريعية.

مهمة مبيكي التيسيرية

١٢ - عند استعراض مهمة الوساطة التي يقوم بها الرئيس مبيكي، برزت مسائل عديدة ذات أهمية: رفض القوات الجديدة المستمر الشروع في نزع أسلحتها، وعدم وجود اتفاق بين الأحزاب السياسية حول تكوين اللجنة الانتخابية المستقلة، وتعطل سير عمل الحكومة، والمسألة الشائكة والمثيرة للجدل المتعلقة بتعديل المادة ٣٥ من الدستور. فكل هذه المسائل الباقية دون حل تمثل تهديدات خطيرة لعملية السلام والوساطة الحالية.

١٣ - وقد وصل مبعوثو الرئيس مبيكي يوم الأحد ١٣ آذار/مارس ٢٠٠٥ ليعقدوا مشاورات على مختلف الأصعدة. وترأس الوفد السيد ليكوتا وزير الدفاع، يرافقه السفير غواديسو سفير جنوب أفريقيا لدى كوت ديفوار، والحامي موجانكو غومي المستشار القانوني لرئيس الجمهورية، والسيد س. س. سو كوبا مساعد المدير العام لرئاسة الجمهورية في جنوب أفريقيا، واثنان من الخبراء القانونيين هما القاضي باسكال بارانداجي قاضي المحكمة الدستورية في بوروندي، والسيد أيدي توزيندي غابارايي المسؤول القانوني في محكمة الأمم المتحدة لجرائم الحرب في لاهاي. وقد عقد اجتماع مع لجنة الرصد لمناقشة عملية مراجعة النصوص التشريعية التي قام بها الخبيران القانونيان. وقد سلمت نسخة من نص التقرير المقدم إلى الرئيس مبيكي إلى لجنة الرصد. وتبين للجنة أن توصياتها المتعلقة بالمراجعة تتفق بشكل عام مع توصيات الخبراء. وسلمت أيضا نسخ من هذا التقرير إلى رئيس الجمهورية، ورئيس الجمعية الوطنية، ورئيس الوزراء.

١٤ - وبالنسبة لعملية الوساطة، أعلن الوزير ليكوتا أنه حدث تباطؤ بسبب الشكاوى العديدة المستمرة، وأن الحالة تفاقمت بسبب أحداث ٢٨ شباط/فبراير ٢٠٠٥. وبرز بوضوح شعور بخيبة الأمل نظرا لعدم وجود رغبة سياسية من جانب الجهات السياسية الإفوارية الفاعلة في المضي قدما بنية حسنة نحو حل الأزمة. ولكن الرئيس مبيكي وفريقه مصممون رغم ذلك على المثابرة وممارسة أقصى تأثير على أي جهة كانت من أجل المضي قدما بعملية السلام. فهم يدركون المسائل التي لا بد من حلها في العملية التي تفضي إلى إجراء الانتخابات الرئاسية في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥.

١٥ - وسلمت بعثة مبيكي بالصعوبات التي تعترض حشد طاقات حكومة المصالحة الوطنية لكي تقوم بمهامها الطبيعية. فهذه المهام تعتمد في المقام الأول على عودة وزراء القوات الجديدة، وعلى المقترحات المتعلقة بتوفير الحماية الكافية لضمان سلامتهم. وفيما يتعلق بعمليات نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. وسلمت البعثة بأنه ينبغي للجنة الوطنية لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج - بالإضافة إلى الزيارات الأولية التي تقوم بها إلى

مواقع المعسكرات أن تضع برنامجا معجلا للزيارات وخططا تنفيذية أخرى مثل إعادة بناء القوات المسلحة لتضمن وجود شبكة أمان للمقاتلين السابقين الذين يكونون مؤهلين ليعاد إدماجهم في القوات المسلحة الوطنية بعد إعادة بنائها. ومما يدعو للأسف أن هذه الاتفاقات الأولية تعرضت فيما يبدو للخطر بسبب أحداث ٢٨ شباط/فبراير. وقد طلب إلى الرئيس مبيكي أن يقدم تقريرا عن حالة المفاوضات الجارية من أجل مساعدة مجلس الأمن في مشاوراته بشأن التجديد الوشيك لمهمة عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار. وكان المجلس قد ناقش هذه المسألة في ٢٨ آذار/مارس و ٤ نيسان/أبريل ٢٠٠٥. وقرر المجلس، في قراره ١٥٩٤ (٢٠٠٥)، بعد استعراض التقدم المحرز في وساطة الرئيس مبيكي، تجديد مهمة هذه العملية لمدة شهر تنتهي في ٤ أيار/مايو ٢٠٠٥. على أن يقدم الرئيس مبيكي تقريرا شهريا بعد ذلك إلى رئيس الاتحاد الأفريقي. وسوف تقدم نسخ من هذه التقارير إلى الأمين العام للأمم المتحدة ورئيس الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا بصفة دائمة.

١٦ - وبناء على طلب الرئيس مبيكي، عقدت مباحثات بهدف استئناف عملية السلام في كوت ديفوار بمدينة بريتوريا في الفترة من ٣ إلى ٦ نيسان/أبريل. ودُعي إلى هذه المباحثات، كل من الرئيس غباغبو (عن الجبهة الشعبية الإيفوارية) وسيد ديارا رئيس الوزراء، وييدي الرئيس السابق عن الحزب الديمقراطي في كوت ديفوار، ورئيس الوزراء السابق الحسن أواتارا (تجمع الجمهوريين) وغيوم سورو (القوات الجديدة)، ويرافق كل منهم وفد مكون من أربعة أشخاص.

١٧ - وقد أخذ خطاب الدعوة الرسمي شكلا تحذيريا. فقد لخص مجالات الاتفاق بين الزعماء، وحدد عدة مسائل جوهرية ستتناولها المفاوضات، وهي مسائل الجنسية، والمادة ٣٥، وأهلية الترشيح لمنصب رئيس الجمهورية، وانتخابات تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥ - حرة وعادلة ومفتوحة أمام الجميع. وأكد الرئيس مبيكي عامل الثقة والمسؤولية المتبادلين هو أساس أي تقدم، وأن انعدام هذا العامل يؤدي إلى "فساد" العلاقة بين مختلف الأطراف.

١٨ - وشكل اتفاق بريتوريا المكون من ١٨ نقطة قاعدة عريضة لاتفاقات سياسية واسعة النطاق تشكل أساسا لتحديد تفاصيل الالتزام بتنفيذ خريطة طريق مبيكي المؤرخة ٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤. وصدر إعلان هام وسياسي بانتهاء الحرب. وتم بيان تفاصيل إجراءات واسعة النطاق لمعالجة المسائل الشائكة المتعلقة بالمليشيات، وبتزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، وعودة وزراء القوى الجديدة إلى الحكومة، وإعادة تشكيل اللجنة الانتخابية المستقلة والمجلس الدستوري، وتنظيم الانتخابات، وإعادة تشكيل إدارة هيئة الإذاعة

والتلفزيون الإيفوارية. غير أنه لم يُتوصل في بريتوريا إلى حل للمسألة المتعلقة بالمادة ٣٥ البالغة الأهمية التي هي موضع خلاف. وكما أفادت التقارير فقد وُكلت إلى الرئيس مبيكي، نظرا لتباين المواقف، مهمة التشاور مع رئيس الاتحاد الأفريقي والأمين العام للأمم المتحدة من أجل التوصل إلى اقتراح حل وسط.

الحالة الإنسانية

١٩ - وعلى صعيد آخر عين رئيس الاتحاد الأفريقي مبعوثا خاصا معنيا بمسألة حماية السكان المدنيين في حالات النزاع المسلح، عُهد إليه بصياغة وإبرام مشروع اتفاق باسم الاتحاد الأفريقي بشأن حماية المدنيين في حالات النزاع المسلح. وينبغي اعتبار هذا الاتفاق شكلا من أشكال مدونات السلوك، يعتمد في إنفاذه على الجزاءات المعنوية وليس على أي هيكل رسمي من الجزاءات السياسية أو الاقتصادية المعتادة. ومن المتوقع أن تعالج المدونة مشكلة عدم حماية حياة المدنيين المستمرة والمتفاقمة في أوقات الصراع، لا سيما الفئات المستضعفة مثل النساء والأطفال والمسنين والمعوقين. وتنص مبادرة الاتحاد الأفريقي أساسا على وضع استراتيجية عملية لضمان التقيد الفعلي بهذا الالتزام من خلال توقيع الجيش أو الأطراف المسلحة في النزاع نصّ الاتفاق أو البروتوكول. وقد أجرت المبعوثة الخاصة السيدة مامي ميدبور بوي مشاورات بشأن هذا البروتوكول خلال الزيارة التي قامت بها إلى كوت ديفوار. وأجرت مشاورات مع جميع القوى السياسية الرئيسية ومع لجنة الرصد.

٢٠ - وقد أدت حادثة لوغوالي وغيرها من التوترات الإثنية إلى تشرد الآلاف من الناس. وأفيد بأن حوالي ١٥ ٠٠٠ شخص فروا من منازلهم الواقعة في منطقة الثقة، على طريق بانغولو - غيهيلي - فنغولو، ناحية دويكوي. وردت أيضا تقارير عن وقوع سلسلة من الاشتباكات في قرى فنغولو، وتوا، وزيو، ودياهوين، قرب بلدة دويكوي. وقد هُجر كثير من هذه القرى بعد أن تعرضت للهجمات وأضرمت فيها النيران.

٢١ - وأبلغ عن وفاة ١٣ قرويا ادّعي أنهم تعرضوا للتعذيب على أيدي حراس الغابات أثناء احتجازهم في سجن بوافلي شرقي ياموسوكرو. وكان هؤلاء القرويون قد أُتهموا بانتهاك حرمة غابة ماراوي الوطنية واحتلالها بصورة غير قانونية. وقد أرسلت عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار بعثة استقصاء للتحقق من الظروف التي أدت إلى موت هؤلاء الأشخاص. ودعت البعثة الحكومة إلى إجراء تحقيق بشأن موت هؤلاء القرويين.

٢٢ - وأفاد تقرير للمنظمة غير الحكومية Human Rights Watch (منظمة رصد حقوق الإنسان) بأن حكومة كوت ديفوار جندت حديثا محاربين مُسَرَّحين في ليبيريا، منهم أطفال دون الثامنة عشرة من العمر، لكي يجاربوا إلى جانب المليشيات الموالية للحكومة المتمركزة في

بلدات غيغلو، وبلوليكن، وتوليلو الواقعة في غرب البلاد. ويفيد التقرير أيضا أن محاربيين ليبيريين سابقين جُندوا في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤ قبيل الهجوم الذي شنته حكومة كوت ديفوار على شمال البلاد الذي يسيطر عليه المتمردون، كما فعلت نفس الشيء مؤخرا في بداية آذار/مارس ٢٠٠٥ تحسبا لهجمات مستقبلية على مواقع المتمردين. ويُقال إن بعضهم شاركوا أيضا في الهجوم على موقع للمتمردين في لوغوالي في ٢٨ شباط/فبراير ٢٠٠٥ إلى جانب الحركة الإيفوارية لتحرير كوت ديفوار (وهي مليشيا موالية للحكومة). ومعظم هؤلاء المحاربيين يأتون من المقاطعات الواقعة في الجنوب الشرقي، وهي غراندي غيديه، وريفري جي، وماريلاند، المتاخمة للمناطق التي تسيطر عليها الحكومة في كوت ديفوار. وهؤلاء المحاربون السابقون الذين نُزع سلاحهم وسُرحوا في عام ٢٠٠٤ في ليبيريا، التحقوا فيما بعد ببرامج التعليم والتدريب على المهارات التي يُشرف عليها برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في ليبيريا. وللأسف وبسبب النقص الشديد الذي يعاني منه هذا البرنامج، لم يُفتح سوى عدد قليل من برامج التدريب. وفيما يتعلق بالمحاربين الأطفال الذين لم يتمكنوا من الالتحاق بأسرهم أو بمجتمعاتهم المحلية، فقد ظل بعضهم مع قوادهم السابقين، وجُندوا لاحقا في الميليشيات للمحاربة في كوت ديفوار. وهذه الأخطار التي تهدد السلام والأمن ناشئة من الطرفين، حيث أفادت تقارير بقيام القوى الجديدة أيضا منذ آب/أغسطس ٢٠٠٤ بتجنيد ليبيريين بالغين كانوا جردوا من أسلحتهم.

رابعا - خاتمة

٢٣ - لقد اتفقت جميع الأطراف الإيفوارية والمراقبون الدوليون المعنيون على الأهمية القصوى للاجتماع المعقود في بريتوريا، الذي اعتُبر آخر فرصة للعودة المبكرة للسلام. وينبغي أن يُعتبر اتفاق بريتوريا المبرم في ٦ نيسان/أبريل ٢٠٠٥ مجهودا سياسيا رئيسيا لتجديد الحوار وإعطاء زخم جديد لعملية السلام. ولعدة أسباب هناك توقعات مشوبة بالقلق لنتائج المشاورات التي يُجريها الرئيس مبيكي بشأن المادة ٣٥. ويتعين إيضاح دور الأمم المتحدة (عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار) إيضاحا كاملا، كما يتعين إجراء تقييم دقيق لإمكانية زيادة المهام المنوطة بعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار، وأن يأذن بذلك مجلس الأمن.

٢٤ - على الرغم من بارقة الأمل المنبعثة من اتفاق بريتوريا، تجدر الإشارة أن انتخابات تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥ لم يعد يفصلها سوى ستة أشهر. ولم تنزل هنالك مهام كبيرة ودقيقة تنتظر الإنجاز. ولتحقيق هذا الغرض لا بد أن تواصل جميع الأطراف المعنية بذل جهود

منسقة لضمان عدم فقدان المكاسب التي تحققت، وألا تكون الانتخابات المتوقع إجراؤها في تشرين الأول/أكتوبر وهما سريعاً ما يتلاشى.

٢٥ - وفي هذا الشأن الهام يجب مناقشة الأطراف الفاعلة الرئيسية في مسرح الأحداث السياسي الإيفواري الاضطلاع بواجبها تجاه بلدها وسكانه المنكوبين، وإثبات حسن نيتها ودعم السيد مبيكي دون تحفظ فيما يبذله من جهود وساطة لا تكل وحرية بالإعجاب.

وقعه باسم الفريق

السفير راف أويشوي

الرئيس

٨ نيسان/أبريل ٢٠٠٥

تنفيذ اتفاق أكرا الثالث

التقرير الرابع عشر لفريق الرصد الثلاثي

عن الفترة من ١٥ نيسان/أبريل إلى ٣١ أيار/مايو ٢٠٠٥

أولا - مقدمة

١ - أعد هذا التقرير عملاً باتفاق أكرا الثالث المؤرخ ٣٠ تموز/يوليه ٢٠٠٤، الذي أنشئ بموجبه فريق الرصد الثلاثي وطلب فيه إليه تقديم تقارير منتظمة عن التقدم المحرز نحو تنفيذ اتفاق أكرا الثالث، الذي تم تمديده الآن في إطار اتفاق بريتوريا المبرم مؤخرًا. ويغطي هذا التقرير الرابع عشر التطورات الرئيسية الحاصلة في الفترة من ١٥ نيسان/أبريل إلى ٣١ أيار/مايو ٢٠٠٥. وتمديد المدة المشمولة بالتقرير ضرورة أملتها فترات غياب الفريق الثلاثي التي لا بد منها للقيام ببعثات متفرقة خارج كوت ديفوار في أوقات مختلفة خلال الفترة المذكورة.

ثانيا - ملحة عامة

٢ - ظل الوضع الأمني العام هادئًا بصفة عامة في جميع أنحاء البلاد باستثناء الغرب، لا سيما حوالي بلدات دويكوي، وداناني، وغيلغو، ومان، حيث أُبلغ عن توترات عرقية، وعن انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان. وفي أبيدجان ساد هدوء نسبي، وإن اتسم بانعدام الأمن نتيجة لازدياد تفشي الجريمة.

٣ - وبعد صدور نص اتفاق بريتوريا مباشرة رحبت به جميع الأطراف السياسية بكوت ديفوار، وأكدت على الأهمية القصوى لتنفيذ الاتفاق بحسن نية. وتكلم الرئيس غباغبو عن فرص تحقيق السلام، مؤكداً على نزع السلاح، الذي يؤدي إلى التوحيد وتهيئة ظروف مواتية لعقد الانتخابات في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥. غير أن القوى الجديدة حذرت من ضرورة تنفيذ عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج جنباً إلى جنب مع ضمان الأمن العام وتنفيذ الإصلاحات السياسية والتشريعية المتفق عليها. وفي الوقت نفسه كانت جميع الطوائف السياسية، باستثناء القوى الجديدة، منكبة على تعبئة جمهورها أو المواليين لها استعداداً للحملة الانتخابية الوشيكة. وبصرف النظر عن العوامل الأخرى فإن التحمس لخوض الانتخابات يُعتبر دليلاً إيجابياً على الإرادة السياسية للزعماء الإيفواريين لتسوية

خلافاتهم بشأن عملية السلام، الأمر الذي يمهد الطريق أمام إجراء الانتخابات في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥.

ثالثاً - التطورات في عملية السلام

بعثة مبيكي التيسيرية

٤ - عقب اتفاق بريتوريا المبرم في ٦ نيسان/أبريل ٢٠٠٥، والذي قبلته جميع الأطراف المعنية عموماً، عُهد إلى الرئيس مبيكي بمهمة التشاور مع رئيس الاتحاد الأفريقي والأمين العام للأمم المتحدة من أجل التوصل إلى اقتراح وسط بشأن مسألة المادة ٣٥ المعلقة (الأهلية للرئاسة). وفي نهاية مشاوراته وجه رسالة مؤرخة ١١ نيسان/أبريل ٢٠٠٥ إلى الأطراف في اتفاق بريتوريا يحكم فيها بأن مرشحي القوى السياسية الموقعة لاتفاق لينا - ماركوسي يمكنهم التقدم للانتخابات الرئاسية المقبلة المقرر عقدها في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥. وبالتالي دعا الرئيس غباغبو إلى استخدام السلطات الاستثنائية التي تمنحه إياها المادة ٤٨ من الدستور من أجل تسهيل تنفيذ هذا القرار. (مرفق بهذا نسخة موقعة من الرسالة).

٥ - وقرر الرئيس غباغبو تنظيم سلسلة من المشاورات لاستفتاء آراء عينة شاملة من الفئات التي تم تحديدها بهذا الخصوص، وتراوح بين جمعيات الشباب والجمعيات النسائية؛ ونقابات العمال؛ والزعماء الدينيين والروحانيين؛ والزعماء التقليديين والمشايخ؛ والمزارعين والعمال الزراعيين؛ ورؤساء المجالس العامة ونوابهم؛ ورؤساء البلديات ونوابهم؛ ومديري المقاطعات؛ ورؤساء مؤسسات الدولة ومكاتبها؛ وممثلي قوات الدفاع والأمن الوطنية. وبعد هذه المشاورات مباشرة ألقى الرئيس غباغبو خطاباً موجهاً إلى الأمة في ٢٦ نيسان/أبريل ٢٠٠٥. وبين في خطابه أنه اعتبار ذلك التاريخ (الثلاثاء ٢٦ نيسان/أبريل ٢٠٠٥)، سيستخدم السلطات التي تمنحه إياها المادة ٤٨ من الدستور، إلى أن تُحل الأزمة. وبالتالي أعلن اتخاذ أربعة تدابير أولية هي: أولاً المرشحون الذين تعينهم القوات السياسية الموقعة لاتفاق لينا - ماركوسي مؤهلون لخوض الانتخابات المقبلة المقرر إجراؤها في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥؛ ثانياً، يبين أن هذا الإذن يقتصر على الانتخابات الرئاسية المقرر عقدها في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥ فقط، وبالتالي يستطيع السيد واتارا التقدم للانتخابات إن رغب. ثالثاً، عين المعهد الوطني للإحصاءات باعتباره "الوكالة الوحيدة" التي تتولى إعداد القوائم الانتخابية لانتخابات عام ٢٠٠٥، وإصدار بطاقات الناخبين. رابعاً، أمر اللجنة الانتخابية المستقلة، التي يعهد إليها الدستور بتنظيم الانتخابات، باتخاذ جميع التدابير الضرورية للسماح بأي حزب سياسي بالتحقق من صحة القوائم الانتخابية في الوقت الذي يراه مناسباً.

٦ - ورحبت جميع الأحزاب السياسية الرئيسية عموماً بقرار الرئيس غباغبو قبول حكم الرئيس مبيكي. وأشارت الجبهة الشعبية الإيفوارية باهتجاج إلى أن استخدام المادة ٤٨ يستبعد أي تعديل للدستور. اعتبرت أحزاب المعارضة الإعلان "خطوة إلى الأمام في سبيل إعادة السلام". غير أنها أعربت عن بعض التحفظات بشأن السلطة والواجبات المنوطة بالمعهد الوطني للإحصاءات. وشككت في حياد مؤسسة عرف رئيسها بعلاقاته الوثيقة مع الرئيس. كما أشارت إلى أن المعهد لم تُوفر له الموارد الضرورية لأداء مهمة من هذا القبيل. وأثير سؤال بخصوص دور الأمم المتحدة، التي ينص اتفاق بريتوريا على مشاركتها في عمل اللجنة الانتخابية المستقلة والمجلس الدستوري، وكذلك في تنظيم الانتخابات العامة.

٧ - وبخصوص السلطات الممنوحة للرئيس غباغبو بموجب المادة ٤٨ من الدستور، أشارت أحزاب المعارضة إلى أنه وفقاً لرسالة الوسيط، لا يستخدم الرئيس هذه المادة إلا كأساس قانوني لأهلية المرشحين للانتخاب في انتخابات تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥. وادعت أن الهدف من جميع التدابير الأخرى الذي اتخذها الرئيس هو "للسماح له بالتحكم في العملية الانتخابية والبقاء في السلطة". وفي ضوء ما سبق ذكره أرسل السيدان بيدي وواتارا في وقت لاحق التماساً بتاريخ ٢٠ أيار/مايو ٢٠٠٥ يطلبان فيه من الرئيس مبيكي البت في الأمر. وفي وقت سابق، كانا، هما وزعماء الاتحاد من أجل الديمقراطية والسلام في كوت ديفوار، وحركة قوات المستقبل، قد طلبوا من الأمم المتحدة الاضطلاع بكامل المسؤولية عن العملية الانتخابية وتنظيم الانتخابات لضمان نزاهتها ومصداقيتها.

نزع السلاح وتفكيك الميليشيات

٨ - ينص اتفاق بريتوريا، على أن مسؤولية نزع السلاح وتفكيك جميع الميليشيات في أنحاء الأراضي الوطنية كافة تقع على عاتق رئيس وزراء حكومة الوفاق الوطني. ولهذا الغرض، فإن رئيس كوت ديفوار سيقوم باختيار بعض قوات الدفاع والأمن لتوضع تحت تصرف رئيس الوزراء. وستدعمها عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار. وسيشمل الدور المحتمل المتوخى لقوة الأمم المتحدة لحفظ السلام: '١' تقديم المساعدة إلى وحدات الدفاع والأمن لكوت ديفوار في مجال جمع وتخزين وتدمير الأسلحة والذخائر والمتفجرات المعطلة؛ و'٢' توفير الشعور بالأمن لدى الميليشيات التي فككتها دوريات السيطرة على المناطق في مناطق التسوية.

٩ - وما فتئ العمل يتقدم في هذا المجال على مستويات مختلفة. وستنفذ عملية أولية لتوعية الميليشيات. وقد تشاور رئيس هيئة أركان قوات الجيش الوطني الإيفواري المكلف بهذه العملية مع الميليشيات المحددة سعياً إلى الاتفاق على خطة تشغيلية للتسريح والتفكيك.

وأولى رئيس الوزراء هذه المهمة طابعا استعجاليا بما أنها أصبحت شرطا مسبقا لضمان أمن الوزراء، والمرشحين الرئاسيين المتوقعين وتطهير البيئة عموما من المخاطر المحدقة بعملية السلام.

عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج

١٠ - تستحوذ عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج على جدول الأعمال في مجال عملية السلام. وقد أخذ أطراف الاتفاقية على عاتقهم مهمة صياغة طرائق لتنفيذ البرنامج الوطني لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. والدور المتوقع للقوى المحايدة سيكون كما يلي: '١' ضمان أمن المجموعات التي تتحرك نحو مناطق نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج (تم تحديد ما مجموعه ١١ منطقة كهذه في وقت سابق)؛ '٢' ضمان سلامة وأمن مناطق نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج بما في ذلك توفير مرافقين مسلحين؛ '٣' المساعدة في جمع وتخزين الأسلحة والذخائر والمتفجرات المودعة ومواصلة التخلص منها؛ '٤' ضمان عدم نفوذية منطقة الثقة؛ '٥' تنظيم الدوريات المشتركة مع عناصر قوات الجيش الوطني الإيفواري والقوات المسلحة للقوات الجديدة لتعزيز بناء الثقة والشعور بالأمن؛ '٦' تقديم المساعدة لإعادة إدماج بعض العناصر من القوات الجديدة في القوى المسلحة الوطنية المعاد تشكيلها.

'١' أمن عناصر القوات الجديدة الأعضاء في حكومة الوفاق الوطني

١١ - تتولى عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار إلى حد ما حماية عناصر القوات الجديدة الأعضاء في الحكومة. وتستند خطة اقتراحها وسيط الاتحاد الأفريقي، ووافق عليها الأطراف الموقعون على اتفاق بريتوريا، إلى دورات التدريب التي تجري في جنوب أفريقيا ويشترك فيها عدد من الأفراد السابقين من قوات الجيش الوطني الإيفواري ومن القوات الجديدة. ولن تكتمل هذه الخطة قبل تموز/يوليه ٢٠٠٥. وضمن هذه الفترة الزمنية، قد تدعو الحاجة إلى تعزيز قوام قوات العمليات الخاصة ريثما يعود العدد الكلي من وزراء القوات الجديدة إلى الحكومة.

'٢' أمن المناطق الواقعة تحت سيطرة القوات الجديدة خلال عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج

١٢ - أقر الأطراف الموقعون على اتفاق بريتوريا بالحاجة إلى ضمان أمن الأشخاص والأصول في الشمال. وينص الاتفاق على تجنيد ستمائة عنصر عسكري من عناصر القوات المسلحة للقوات الجديدة وتدريبهم وبالتالي نشرهم في المناطق وتساعدتهم عناصر الشرطة

المدنية لعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار. ويمثل تدريب هؤلاء العناصر كقوات أمن مساعدة خلال عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج هو إحياء للاقتراح الذي كان من المفروض أن يبدأ تنفيذه منذ ١٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤، وكان يهدف إلى توفير التدريب على الأمن العام خلال فترة ٤٥ يوما. وستنظم الدورات التدريبية بالاشتراك بين القوات المسلحة للقوات الجديدة وقوات الأمن والدفاع الإيفوارية وعناصر الشرطة المدنية في عملية الأمم المتحدة. وكما تم الاتفاق في الاجتماعات التحضيرية المختلفة المعقودة قبل أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤، سيتم اختيار ٦٠٠ عنصر مساعد من القوات الجديدة وفقا لمعايير التجنيد الوطني للشرطة والدرك. بيد أن القوات الجديدة أصرت على أن العناصر المساعدة من القوات الجديدة يجب أن يدمجوا إما في الشرطة الوطنية أو الدرك بعد إكمال تدريبهم على مهام الشرطة بينما أكدت قوات الأمن والدفاع الإيفوارية أن على العناصر المساعدة تقديم طلب إلى أكاديميات الشرطة والدرك، كما سيخضعون للحصص السنوية نفسها شأنهم شأن المرشحين العاديين. وقال كلا الطرفين أن الوضع المستقبلي لعناصر الأمن المساعدة يجب أن يقرره رئيس الوزراء. كما تم الاتفاق على أن الشرطة المدنية ستساعد في إجراءات اختيار مرشحي العناصر المساعدة من قوات الأمن والتابعين للقوات المسلحة للقوات الجديدة وفحص سجلاتهم الشخصية للكشف عن التجاوزات. وذلك بالتعاون مع قسم حقوق الإنسان في عملية الأمم المتحدة عن طريق التحقيق في سلوك المرشحين زمن الحرب ومعاملاتهم المالية و/أو أنشطتهم على مستوى الفصائل. وريثما يتحقق التزام الأطراف الكامل، يُتوقع أن تستغرق عملية الاختيار وفحص السجلات ثلاثة أشهر.

١٣ - وفي وقت سابق، اتفقت الأطراف على أن قوات الأمن ستشرف على الجبهة الوطنية بمساعدة الشرطة المدنية لعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار من خلال الدوريات المشتركة في الشمال خلال عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وبعدها. ومثل هذه الدوريات ستشكل حافزا لإعادة نشر إدارة الدولة في الشمال. وعلى أي حال، فإن أحداث تشرين الثاني/نوفمبر الماضي أدت إلى وقف تنفيذ الخطط. وبالتالي، فمن الضروري ضمان اتفاق سياسي والتزام قوي من جميع الأطراف لكفالة النجاح التام في تنفيذ الاقتراح من جديد.

١٤ - وفي ٢٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٥، عقد اجتماع بين اللجنة الوطنية لترع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج والشرطة المدنية لعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار وفريق الوساطة الجنوب الأفريقي في أبيدجان لمناقشة القضايا التالية: '١' إنشاء لجنة تنسيق تعنى بتدريب ٦٠٠ فرد من القوات المسلحة للقوات الجديدة وفقا للفقرة ٦ من اتفاق بريتوريا، و'٢' تحديد المدربين من قوات الدفاع والأمن الإيفوارية. واتفق الأطراف على إنشاء لجنة

تنسيق (لجنة تنسيق وتوجيه التدريب) ترأسها الشرطة المدنية في عملية الأمم المتحدة التي كلفت أيضا بمهمة وضع مشروع اختصاصات للجنة. وعُقد أول اجتماع للجنة تنسيق وتوجيه التدريب في ٢٦ نيسان/أبريل ٢٠٠٥.

٣٠ اجتماع بواكي بشأن نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج

١٥ - عُقد اجتماع بين القوات المتحاربة في بواكي في الفترة من ١٤ إلى ١٦ نيسان/أبريل ٢٠٠٥ كما نص على ذلك اتفاق بريتوريا. وحضر هذا الاجتماع الأول رئيس الوزراء مع عدد من الوزراء من جميع الأطراف الرئيسية ورئيسا أركان قوات الجيش الوطني الإيفواري والقوات المسلحة للقوات الجديدة، ورئيس اللجنة الوطنية لتزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج ومبعوثي الرئيس مبيكي مع مستشاريهم في شؤون العسكرين وشؤون الشرطة. كما حضر النائب الرئيسي للممثل الخاص للأمين العام في بعثة الأمم المتحدة في كوت ديفوار وقائد قوة البعثة ومفوض الشرطة المدنية ورئيس قسم نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وقائد قوات ليكورن. وقد تمكنت القوات المتحاربة من الجانبين في هذا الاجتماع الأول من استئناف الحوار لتحديد موعد لبدء عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. وفي البيان النهائي الصادر عقب الاجتماع الثاني المعقود في ١٦ نيسان/أبريل، اتفقت القوات المتحاربة من الجانبين على القضايا التالية: '١' استئناف المناقشات والأنشطة بين القوات من الجانبين؛ '٢' تنظيم حلقة دراسية مشتركة في ياموسوكرو من ٢ إلى ٦ أيار/مايو ٢٠٠٥ لإعداد البرنامج الوطني لتزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج والمصادقة عليه بما في ذلك إعادة بناء القوات المسلحة الوطنية (كما طُلب ذلك أصلا في اتفاق ليناس - ماركوسي)؛ '٣' الشروع في عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في ١٤ أيار/مايو والانتهاؤها منها في ٣١ تموز/يوليه ٢٠٠٥ كما اقترحت ذلك اللجنة الوطنية لتزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج؛ '٤' استئناف اجتماعات اللجنة الرباعية (قوات الأمن والدفاع الإيفوارية، والقوات المسلحة للقوات الجديدة، وبعثة الأمم المتحدة في كوت ديفوار، وليكورن). وفيما يتعلق بقضية بدء عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، تقرر أن يتم تحديد الإطار الزمني النهائي في نهاية الحلقة الدراسية في ياموسوكرو.

٤٠ اجتماع اللجنة الرباعية

١٦ - في ١٩ نيسان/أبريل ٢٠٠٥، اجتمعت اللجنة الرباعية في داوكرو لمناقشة طرائق سحب الأسلحة الثقيلة على امتداد خط الجبهة المقرر الشروع فيه في ٢١ نيسان/أبريل ٢٠٠٥. واتفق الاجتماع على النقاط التالية: '١' تعريف الأسلحة الثقيلة؛ '٢' تحديد نقاط

التجميع؛ '٣' الجدول الزمني وطرائق سحب هذه الأسلحة. وعرفت الأطراف الأسلحة الثقيلة بأنها الأسلحة ذات النيران المباشرة من عيار ٢٠ مم أو أكثر وأسلحة النيران غير المباشرة من عيار ٦٠ مم أو أكثر. أما الأسلحة المضادة للدبابات الآري جي ٧ (RPG7)، وقاذفة صواريخ مضادة للدبابات من عيار ٨٩ مم (LARC) فليست مشمولة بهذا التعريف. وتم تحديد ما مجموعه ١٥ نقطة تجميع في المناطق التي تسيطر عليها الحكومة والقوات الجديدة. واتفقت القوات المقاتلة السابقة على البدء بسحب الأسلحة الثقيلة على امتداد الجبهة من ٢١ نيسان/أبريل ٢٠٠٥ وحتى ٢٤ نيسان/أبريل ٢٠٠٥. وعلى القوات المحايدة أن تقود لجانا رابعة ستأخذ على عاتقها مهمات الرقابة في كل منطقة خلال الفترة من ٢٥ إلى ٢٨ نيسان/أبريل ٢٠٠٥ وفي ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٥. وتم عقد اجتماع للجنة الرباعية لتقييم التقدم المحرز في سحب الأسلحة الثقيلة.

'٥' حلقة العمل القوات الجديدة بشأن نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج

١٧ - تحضيراً لحلقة الدراسة الوطنية بشأن نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج التي ستعقد في ياموسوكرو من ٢ إلى ٥ أيار/مايو ٢٠٠٥، نظمت القوات الجديدة حلقة عملها الداخلية التي تهدف إلى تحديد موقفها بشأن القضايا المتعلقة مثل إعادة بناء الجيش. وترأس حلقة العمل هذه (٢٢ إلى ٢٥ نيسان/أبريل) الأمين العام للقوات الجديدة السيد غيوم سورو وشارك فيها معظم قادة المناطق العسكرية. ومن المناقشات أعطيت تلميحات مفادها أن القوات الجديدة مستعدة للشروع في عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وأكدت التزامها بالخطة التشغيلية المشتركة التي اتفقت عليها ووقعتها القوتان المتحاربتان في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤. وتعلق القضية الرئيسية موضع التراع بإعادة إدماج الهاربين من الخدمة العسكرية السابقين الذين شكلوا المجموعة الرئيسية من القوات الجديدة بعد الانقلاب الفاشل في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢. ويود هؤلاء التفاوض حول خطة إعادة إدماج واضحة تشمل قراراً بشأن إعادة الإدماج، وتعديل الدرجة ودفع المتأخرات المستحقة من الرواتب منذ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢. وعلاوة على ذلك، فقد طلبوا إجراء مناقشات بشأن بنية القوات المسلحة الوطنية المستقبلية وخاصة من حيث العدد والتوازن الإقليمي/العراقي. واقترحوا في هذا الصدد إنشاء لجنة خاصة معنية بإعادة بناء القوات المسلحة تكمل عملها قبل الانتخابات. كما اقترح بعض كبار مسؤولي القوات الجديدة أيضاً أنه بسبب إدراكهم لعدم توفر الثقة في تنفيذ اتفاق بريتوريا وكذلك البيئة التي ستجري فيها الانتخابات، فإن نزع السلاح لا يمكن أن يتم إلا بعد الانتخابات، عندما يعاد توحيد القوات المسلحة.

٦٠ حلقة عمل ياموسوكرو بشأن نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج

١٨ - بعد الاجتماع الذي انعقد في بواكي، ناقشت قوات الأمن والدفاع الإيفوارية والقوات المسلحة للقوات الجديدة تنفيذ برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في حلقة دراسية عقدت في ياموسوكرو من ٣ إلى ٧ أيار/مايو ٢٠٠٥. وافتتح رئيس الوزراء الاجتماع برفقة الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة والمستشار الخاص للرئيس مبيكي. وكان هدف الحلقة الدراسية المصادقة على العناصر الرئيسية لبرنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، بما في ذلك جوانب أخرى مثل إعادة بناء قوات الدفاع وميزانية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج ومخطط التنفيذ. وقامت اللجنة الوطنية لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج بدور الميسر للاجتماع بمشاركة الوساطة الجنوب الأفريقية وبعثة الأمم المتحدة في كوت ديفوار وليكورن. وعموماً، تم إقرار جميع المسائل المتعلقة بالخطوة التشغيلية المشتركة المصادق عليها في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤. وتشمل هذه المسائل نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج الاجتماعي للمقاتلين السابقين والمجتمعات التي تأثرت بالصراع.

١٩ - وفي اجتماع آخر للجنة مكرس لإعادة بناء قوات الدفاع، تم الوصول إلى الاستنتاجات التالية:

- إجراء عملية فحص حسابات تتعلق بقوات الأمن والدفاع الإيفوارية وكذلك القوات المسلحة للقوات الجديدة في الفترة ما بين ١٦ أيار/مايو و ١٦ حزيران/يونيه ٢٠٠٥؛
- قيام لجنة خاصة أوكلت إليها مهمة إعادة بناء قوات الدفاع بتقديم توصياتها في ٢٣ أيار/مايو ٢٠٠٥؛
- وضع تدابير انتقالية إلى جانب إنشاء قوات الدفاع المعاد بناؤها اعتباراً من ١٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥.

٢٠ - وجرت أيضاً مناقشات بشأن الميزانية وتمويل البرنامج. واتفقت قوات الأمن والدفاع الإيفوارية والقوات المسلحة للقوات الجديدة على الأطر الزمنية للبرنامج العام لكل نشاط بعينه. ومع ذلك، لم تتوصل إلى الاتفاق على تاريخ البدء. فقد أصرت قوات الأمن والدفاع الإيفوارية على ضرورة تحديد تاريخ لانطلاق العملية بينما أرادت القوات المسلحة الجديدة مجرد جدول زمني، لأنها ترى أنه لم يحن الوقت بعد في هذه المرحلة لتحديد تاريخ للبدء لأن العمل الأساسي التحضيري لم يكتمل بعد. ودار جدال قوي حول هذه القضية مع الوساطة الجنوب أفريقية التي دعت للتدخل. ورفضت قوات الأمن والدفاع الإيفوارية رسمياً التوقيع

على الوثيقة المتعلقة بالمناقشات طالما لم يتم الاتفاق على تاريخ لبدء العملية. ثم جرى الاتفاق على إجراء المزيد من المناقشات بشأن تاريخ البدء وتحديد موعد اجتماع آخر يعقد في ١٣ أيار/مايو ٢٠٠٥.

٢١ - وشرحت القوات الجديدة موقفها في اجتماع عقدته بعثة الأمم المتحدة في كوت ديفوار قبل الجلسة النهائية للحلقة الدراسية. وقالت إنه يجب أن تكون عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج متسقة مع التدابير المتفق عليها في ياموسوكرو؛ ويجب تنفيذها في بيئة آمنة، بعيدا عن أي ضغط عسكري. ويجب أن تمتنع المتحاربين من مواصلة الصراع، وبذلك تتيح للعملية السياسية التقدم دون عوائق. ويجب أن تكون العملية عملية لا رجعة فيها وينبغي أن توفر جميع الموارد اللازمة للتنفيذ منذ البداية؛ وذكرت القوات الجديدة أنها ترفض أن تقع تحت الضغط فيما يتعلق بالمواعيد النهائية، مؤكدة فصل عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج عن العملية الانتخابية.

٢٢ - وفي الحلقة الدراسية التي انعقدت مجددا في ياموسوكرو في ١٤ أيار/مايو ٢٠٠٥، وقّع رئيس أركان قوات الأمن والدفاع الإيفوارية ورئيس أركان القوات المسلحة للقوات الجديدة على اتفاق للبدء في عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في ٢٧ حزيران/يونيه وحتى آب/أغسطس ٢٠٠٥. بيد أنه من المدهش أن البيانات اللاحقة الصادرة عن رئيس مكتب الأمين العام للقوات الجديدة في ١٨ أيار/مايو في بواكي تضمنت إشارات يُفهم منها أن التواريخ مجرد مقترحات ويجب أن تعيد القوات الجديدة النظر فيها. وقد أعيد بيان موقف القوات الجديدة بشأن نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج على أنه يقوم على شروط عديدة: تفكيك الميليشيات؛ تقديم ضمانات بتوفر التمويل الكافي لعملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج بأكملها؛ مراجعة الجمعية الوطنية لجميع النصوص القانونية كما هو منصوص عليه في اتفاق بريتوريا، وخاصة النصوص المتعلقة بالإعلام والتعليم والاتصال، وقانون الجنسية، وتحديد هوية المواطنين، وتمويل الأحزاب السياسية، والنظام القانوني للاتصالات السمعية - البصرية. وغني عن القول إن هذا البيان قد ألقى بظلاله على تنفيذ نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، واعتبر حاسما ودافعا لعملية السلام. ومن المتوقع أن تُمارس ضغوط كبيرة على جميع الأطراف لاحترام الاتفاق النهائي الموقع في ١٤ أيار/مايو ٢٠٠٥ في ياموسوكرو.

٧٠ الاجتماع التنسيق الذي تعقده عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار مع شركائها في برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج

٢٣ - عُقدت اجتماعات تنسيقية دوريا منذ ٢١ نيسان/أبريل ٢٠٠٥ في مقر عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار بين ممثلي برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبرنامج الأغذية العالمي

ولجنة الصليب الأحمر الدولية والمنظمة الدولية للهجرة وصندوق الأمم المتحدة للسكان. كما حضر هذه الاجتماعات وكالتان مانتان من اليابان وفرنسا، وممثلو عملية ليكورن وقوة عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار، وعناصر أخرى من هذه العملية منها الوحدة المعنية بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، والوحدة المعنية بالشؤون الجنسانية، ومركز العمليات اللوجستية المشتركة. ويجدر التذكير بأن الاجتماع التنسيقي استُحدث كمنتدى لتعزيز تبادل المعلومات وكذا بناء دعم متكامل وتخطيط استراتيجي للأمم المتحدة استجابة للدور القيادي للحكومة في تنفيذ برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج.

٢٤ - وخلال اجتماع يوم ٢٤ نيسان/أبريل ٢٠٠٥، تم إطلاع المشاركين فيه على ما وصلت إليه المناقشات للمضي قدما بعملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في أعقاب اجتماعات بواكي. وأعرب معظم المشاركين عن قلقهم إزاء الإطار الزمني الضيق الذي اقترحتة اللجنة الوطنية لتزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج لإتمام عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. كما أعربوا عن انشغالهم بشأن تمويل هذه العملية بكاملها. وقيل إنه تم تأمين بعض الأموال لتمويل البدء الفوري في هذه العملية - وهو جزء من مجموع أموال شبكة الأمان (أموال فرنسية قُدمت عن طريق البرنامج الإنمائي - ومقدارها مليون يورو) وجزء من الأموال اليابانية التي بدأ إنفاقها فعلا لإصلاح بعض المواقع المخصصة لتزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في المنطقة التي تسيطر عليها القوات الجديدة. غير أنه كان من المنتظر أنه بمجرد بدء عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، سيكون المجتمع الدولي مستعدا أكثر لتوفير أموال إضافية لبرنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. وأشار ممثل صندوق الأمم المتحدة للسكان إلى أن الاتحاد الأوروبي قد جمد الأموال المخصصة لبرنامج التوعية بمخاطر فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وإجراء الفحوص الطوعية لمن يحتمل إصابتهم به بعد أحداث تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤. غير أنه استأنف المفاوضات للإفراج عن تلك الأموال. وأعرب ممثل برنامج الأغذية العالمي عن استعداده لتوفير الدعم الغذائي أثناء عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. ونظرا لأن بعض وكالات الأمم المتحدة كانت توفر بالفعل الدعم الغذائي، فإن ممثل البلد طلب الحصول على الخطة اللوجستية الشاملة بغرض تحديد الثغرات المحتملة، وهو ما سيسمح بإجراء المزيد من المناقشات مع اللجنة الوطنية لتزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. وأثار الضباط العسكريون التابعون لعملية ليكورن ولعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار مسألة توافر القوات لعملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج نظرا لكثرة مهام هذه القوات. وشددوا على ضرورة تعزيز القوات من أجل تقديم الدعم الكامل لهذه العملية وفقا لأحكام قرار مجلس الأمن ١٥٢٨. وأشار ممثل لجنة الصليب الأحمر الدولية إلى أنه تم تسريح حوالي

٢٧٣ طفلا من الأطفال المقاتلين سابقا في بواكي منذ عام ٢٠٠٤. وتعمل لجنة الصليب الأحمر الدولية في المقام الأول من أجل العثور على أقاربهم وكذا مساعدة اليونيسيف على تنفيذ برنامجها الخاص بالأطفال الجنود.

٨ مؤتمراً الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة

٢٥ - بناء على طلب رئيس الوزراء، نظمت الوحدة المعنية بمرحلة ما بعد انتهاء النزاع والتابعة للبرنامج الإنمائي، بالتعاون مع قسم نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج التابع لعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار، مؤتمراً بشأن الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في الفترة من ١٧ إلى ٢٠ أيار/مايو ٢٠٠٥ في غران بسام. وتمخض هذا المؤتمر عن النتائج التالية:

- صياغة واعتماد برنامج تجربي بشأن الحد من الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة ومراقبتها،
- وضع واعتماد الإطار المؤسسي للجنة الوطنية المعنية بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة،
- صياغة واعتماد مجموعة من الوثائق القانونية بشأن مراقبة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة.

العملية الانتخابية

٢٦ - لضمان إجراء انتخابات حرة ونزيهة وشفافة، اتفقت الأطراف الموقعة على اتفاق بريتوريا على دعوة الأمم المتحدة إلى المشاركة في أعمال اللجنة الانتخابية المستقلة والمجلس الدستوري. غير أن المشاورات ما زالت جارية لتحديد مدى مشاركة الأمم المتحدة في تنظيم هذه الانتخابات، ودور الإشراف الذي ستقوم به الأمم المتحدة من خلال احتمال تعيين ممثل الأمم المتحدة السامي في اللجنة الانتخابية المستقلة وفي المجلس الدستوري. (مرفق بهذا رسالة مؤرخة ٢٣ أيار/مايو ٢٠٠٥ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لجنوب أفريقيا لدى الأمم المتحدة). وقد حلت بكوت ديفوار منذ ٢١ أيار/مايو بعثة لتقييم الانتخابات من أجل إعداد التقييم اللازم للحالة السائدة.

مراجعة الجمعية الوطنية لنصوص تشريعية مختارة

٢٧ - ناقش مجلس الوزراء في الاجتماع الذي عقده يوم ٢١ نيسان/أبريل ٢٠٠٥ سبعة نصوص تشريعية تراجعها الجمعية الوطنية، وكذلك مرسومين يتعلقان بإعادة هيكلة مؤسسة

الإذاعة والتلفزيون الوطنية. وتشير المعلومات الواردة إلى وجود بعض الاختلاف في الآراء في الجمعية بشأن طريقة مراجعة هذه القوانين. واستوجب الأمر إحالة المسألة إلى الرئيس مبيكي للبت فيها. وفي غضون ذلك، تقرر عقد عدة جلسات للمجلس لمواصلة المناقشات بشأن هذه المسائل. وكان من المقرر أن يرسل الرئيس النصوص التشريعية عند الانتهاء منها إلى الجمعية الوطنية للنظر فيها. ولم يُرسل حتى الآن سوى نصين تشريعيين للجمعية الوطنية للنظر فيها. ويرتبط هذان النصان بتشكيل اللجنة الانتخابية المستقلة والتمويل الحكومي للأحزاب السياسية.

٢٨ - وافْتُتحت الجلسة العادية الأولى للجمعية الوطنية يوم ٢٧ نيسان/أبريل ٢٠٠٥. ولم تكن مناقشة البعض من النصوص التشريعية المعتمدة المشار إليها في اتفاق بريتوريا مُدرجة على جدول الأعمال. وكان سبب ذلك إرسال تلك النصوص في وقت متأخر إلى الجمعية الوطنية. وقيل إن الجمعية ستنتظر الآن في النصين التشريعيين اللذين استلمتهما حتى الآن. وستنتظر في النصوص الأخرى حين استلامها.

حقوق الإنسان

٢٩ - تجدر الإشارة أن النص التشريعي المتعلق باللجنة الوطنية لحقوق الإنسان الذي هو رهن المراجعة لم يكن ضمن النصوص التي نظر فيها مجلس الوزراء يوم ٢١ نيسان/أبريل ٢٠٠٥. ولم يتقرر مصيره بعد.

المساعدة الإنسانية والإنعاش الاقتصادي والتعمير

٣٠ - أدت الأزمة السياسية التي طال أمدها في كوت ديفوار إلى تقسيم هذا البلد إلى ثلاثة أجزاء مستقلة تواجه تحديات خاصة. غير أن القاسم المشترك هنا بالنسبة للمجتمع الدولي هو حماية المدنيين في خضم هذا الصراع. وفي حين لا تزال المنطقة الخاضعة لسيطرة الحكومة هي منطقة إنتاج الحبوب في البلد كما لا تزال توفر بعض الفرص الاقتصادية بالرغم من الكساد الشديد، فإن الإفلات من العقاب أصبح إلى حد كبير ظاهرة متفشية فيها فيما يبدو. أما المناطق الخاضعة لسيطرة القوات الجديدة، فتتعدم سلطة الدولة فيها تماما. وبالرغم من محاولات طفيفة بذلتها هذه القوات لتنظيم نفسها، فسيادة القانون معدومة وليس أمام المواطنين أي فرصة لالتماس العدل. وفي منطقة الثقة ينعدم القانون حيث ثمة فراغ قانوني وإداري وتنتهك حقوق الإنسان للمواطنين دون أن تُتاح لهم فرصة اللجوء إلى القضاء. ويعيش غرب البلد (المناطق الخاضعة لسلطة الحكومة والمناطق الخاضعة لسيطرة القوات الجديدة على حد سواء) في دوامة من العنف وتزايد النزاعات الطائفية التي لا صلة للبعض

منها بالأزمة السياسية العامة - إذ أن بعض الخلافات يعود تاريخها إلى ما قبل الانقسام السياسي المتمحور حول أهلية الترشح للانتخابات الرئاسية - مثل حيازة الأرض والتنافس على الموارد وتفاقم الانقسامات العرقية. وغني عن القول إن قرب الحدود الليبرية وحركة الأسلحة والأفراد المسلحين عبر هذه الحدود، والتقارير التي تتحدث عن تجنيد الأطفال واللاجئين من بين أشخاص آخرين، تظل من التحديات الخطيرة التي يواجهها العاملون في مجال المساعدة الإنسانية في هذه المنطقة.

٣١ - ونشأ عن اقتران هذه العناصر جميعها حالة غير مستقرة ومتقلبة، خاصة في الغرب، تشكل في بعض الأحيان عقبة أمام عمل وكالات المساعدة الإنسانية والجهات الشريكة فيها وخطراً على عملية السلام. وفي غضون ذلك، تتحمل النسوة والأطفال عبء الأزمة من جوانب عدة، وهو ما يستوجب اعتماد نهج ابتكارية للتخفيف من محتهم ومعاناتهم.

٣٢ - ومع ذلك فإن اتفاق بريتوريا يمثل بارقة أمل إذ أنه قد يتيح، بمجرد استئناف عملية السلام، فرصة ثمينة لكي تواصل أوساط المساعدة الإنسانية والتنمية دورها في مجال حشد الدعم وتتخذ إجراءات غوثية ملموسة بشأن القضايا الحاسمة في الميدان.

(أ) الوصول إلى الخدمات الأساسية: التعليم والصحة

٣٣ - لم تنجح جهود الدعوة الرامية إلى تمكين الحكومة من كفالة عودة الموظفين المدنيين إلى إدارة المدارس والمراكز الصحية في المناطق الخاضعة لسيطرة القوات الجديدة، منذ الاضطراب السياسي والعسكري في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤. وأتاح اتفاق بريتوريا، فرصة سانحة لاستئناف جهود الدعوة وتعزيزها. ولم تُجر الامتحانات الدراسية في نهاية السنة الدراسية الماضية فبقي ما يزيد على ٧٠ ٠٠٠ طفل مهملين. وفي أثناء ذلك، تسعى "لجنة إنقاذ الموسم الدراسي" جاهدة من أجل ضمان السير العادي للمدارس في الشمال، لكنها تواجه عقبات كأداء مثل عدم وجود المدرسين الأكفاء والدعم الإداري وضآلة نسبة التسجيل في المدارس. وفي ما يتعلق بالمراكز الصحية، قالت اليونيسيف إنه تم إصلاح وتجهيز ٢٠٢ من المراكز من بين ٢٢٩ مركزاً، غير أن العديد منها لا يعمل بسبب عدم وجود الموظفين المؤهلين.

٣٤ - وفي أعقاب النداءات الداعية إلى إعادة تنشيط جهود الحكومة من أجل استئناف بسط الإدارة لسلطتها بدعم من مختلف الشركاء في التنمية والمساعدة الإنسانية، شرع الرئيس غباغبو مؤخراً في إجراء مشاورات في إطار قراره القاضي بتشبيته بـ "منطق المصالحة الوطنية". ويعكف الوزراء المعنيون وممثلو عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار ومختلف

الوكالات الإنمائية ووكالات المساعدة الإنسانية على إجراء مباحثات من أجل معالجة هذه الأبعاد من الأزمة الإيفوارية.

(ب) توفير المياه النقية

٣٥ - صار من الواضح أن شبكة إمداد المياه وتنقيتها تعاني توترات خطيرة ويمكن أن تنهار بكاملها إذا لم تُتخذ إجراءات في الوقت المناسب. فقد غدت بلدات وقرى عديدة، كانت تُزود بالمياه بصورة منتظمة، تواجه تدريجياً نقصاً خطيراً أو أعطالاً شاملة مما يسفر عن تفشي طائفة من الأمراض المرتبطة بنقص المياه النقية والصالحة للشرب. وقد لحق بعض البلدات ضرراً أشد خطورة منها كوروهوغو وبونا وأوديين في الشمال أو غيغلو ومان في الغرب أو بعض الأحياء في أيدجان مثل يوبوغون وأنياما. وتشكل المعدات العتيقة وانعدام أعمال الصيانة المنتظمة وقطع الغيار وتكلفة الاستثمارات الباهظة، خاصة في الشمال، تحديات بالنسبة للقطاع الخاص والحكومة والقائمين على المساعدة الإنسانية. ووردت أنباء مشجعة تفيد أن القوات الجديدة وافقت على بدء دفع ثمن ما استهلكته من مياه، مما سيسمح باسترداد جزء من تكلفتها. ومن المهم حث المانحين على ضمان الأموال الكافية للمشاركة تجنباً لانهيار شبكة المياه، واعترافاً أيضاً بالعمل الدؤوب الذي تقوم به لجنة الصليب الأحمر الدولية واليونسيف والاتحاد الأوروبي في هذا الميدان.

(ج) منطقة الثقة

٣٦ - لم يتحقق الغرض المنشود من منطقة الثقة، التي يوجد بها حفظة السلام التابعون لكل من عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار وعملية ليكوران، بل أصبحت منطقة يسودها انعدام القانون بسبب غياب الشرطة والنظامين الإداري والقضائي. وعلاوة على ذلك، تركت الخلية الأمنية التابعة للهيئة الرباعية في بانغولو والتي تم حلها العام الماضي بعد انسحاب القوات الجديدة، فراغاً أمنياً هائلاً. وتطرح هذه الحالة مشاكل متعددة يواجهها القائمون على المساعدة الإنسانية فيما يتعلق بالوصول إلى هذه المنطقة، وهو ما يتعذر أحياناً بسبب انعدام الأمن؛ وتتفاقم التوترات العرقية مما يؤدي إلى شن الهجمات والهجمات المضادة. والأهم من ذلك هو أنه يصعب تحديد الجهة التي ينبغي أن يسلم إليها المجرمون المزعومون. فالحال اليوم هو أن المجرمين المزعومين يُفرج عنهم أو يُسلمون للسلطات دون متابعة الجهاز القضائي لهم متابعة كافية، وينطبق ذلك أيضاً على المناطق التي تسيطر عليها القوات الجديدة.

(د) الحماية

٣٧ - يتحمل السكان المدنيون عبء الأزمة والدليل على ذلك تشريد السكان بسبب الهجمات التي يشنها رجال مسلحون مجهولو الهوية، وتجري عمليات التجنيد في صفوف الجماعات المسلحة سواء في أبيدجان أو في المنطقة الغربية أو في مناطق القوات المسلحة للقوى الجديدة، حيث يجري اصطياد الشباب والأطفال. وغدت ظاهرة الإفلات من العقاب ظاهرة متجذرة هناك. وبينما يصرخ المشردون مطالبين بالعودة إلى مواطنهم، أصبحت عودتهم أمرا شبه مستحيل بسبب التلاعبات السياسية والانتخابية. ومن المهم الشروع في بذل جهود المصالحة، على أن يكون أساسها المجتمع المدني وفئات النساء والشباب، وذلك من أجل إعادة بناء الثقة والأمان داخل الطوائف وفي ما بينها.

(هـ) الآثار الإقليمية

٣٨ - تؤكد تقارير عديدة ضلوع بلدان مجاورة معينة في النزاع الإيفواري، وهو ما قد تكون له آثار سلبية في عملية السلام، ويتخذ ذلك أشكال من بينها استيراد الأسلحة، وتنقل الأفراد المسلحين، والتدريب في البلدان المجاورة، وتوفير الملاذ الآمن للبعض منهم، وغير ذلك. ولذا فإنه لا بد من إقامة نظام فعال لجمع المعلومات بشأن ما يحدث على امتداد الحدود مع البلدان المجاورة وداخلها، وإسناد ولاية معززة تسمح بتعاون أكبر ومزيد من العمل بين عمليات حفظ السلام دون الإقليمية في سيراليون وليبيريا وغينيا - بيساو وكوت ديفوار.

(و) تمويل الأنشطة الإنسانية

٣٩ - لقد بدأت الدعوة القوية لتمويل المساعدة الإنسانية تعطي ثمارها. فحتى هذا اليوم، تم بالفعل في إطار عملية النداءات الموحدة جمع مبلغ ٧,٩ ملايين دولار من دولارات الولايات المتحدة، أي ٢٠ في المائة من مبلغ ٣٩ مليونا المطلوب (اليونيسيف: ١ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين: ٦,٤ ملايين دولار من دولارات الولايات المتحدة، ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية: ٠,٠٠٠ ٥٠٠ دولار من دولارات الولايات المتحدة). وإضافة إلى ذلك، حصل برنامج الأغذية العالمي على ٩,٥ ملايين دولار من دولارات الولايات المتحدة (خارج عملية النداءات الموحدة)، من آليته التمويلية الإقليمية. لكن إجمالي الأموال المخصصة للأنشطة الإنسانية ما زال منخفضا وثمة حاجة ملحة إلى زيادة تمويل برامج المساعدة الإنسانية، وهو ما ينبغي اعتباره أمرا حيويا دعما لتوطيد عملية السلام.

رابعاً - خاتمة

٤٠ - واضح أن ثمة الآن آفاق تبشر بالخير في عملية السلام وفقاً لخريطة الطريق التي أعدها الرئيس مبيكي. ويتعين بالضرورة أخذها بحذر نظراً لطبيعة مثل هذه العمليات. فقد بدأت بالفعل تظهر بعض المخاوف بسبب حالة عدم اليقين التي سادت خلال الفترة السابقة لبدء عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج واختلاف الآراء بشأن إعادة النظر في بعض القوانين ومنها القوانين المتعلقة باللجنة الانتخابية المستقلة وبالجنسية. وقد تصرف الحملة الانتخابية التي انطلقت بالفعل النظر عن القضايا الحيوية الواردة في الاتفاق والتي يجب حلها. ومن المستصوب أن يركز مجلس الأمن على إرسال التعزيزات والموارد الإضافية اللازمة لتمكين الأمم المتحدة من مواجهة مختلف مستويات مسؤولياتها المتزايدة في عملية السلام الإفوارية. وبقطع النظر عن الأفراد العسكريين والأفراد الآخرين المعنيين بالدعم اللوجستي والمعدات اللوجستية الأخرى، ينبغي اتخاذ إجراءات حاسمة لإنشاء بعثة الأمم المتحدة الجديدة المعنية بإقرار صحة الانتخابات (الممثل السامي للأمم المتحدة المكلف بالانتخابات والمساعدة الانتخابية أثناء تنظيم الانتخابات). وكما كان متوقفاً، فقد ساد شعور غامر بالارتياح حيال آفاق السلام التي أتت بها اتفاق بريتوريا لكن يتعين على المجتمع الدولي مواصلة ممارسة الضغط على جميع الأطراف السياسية الإفوارية الفاعلة لكي تفي بحسن نية بما تعهدت به. وأصبحت عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج تشكل الآن مصدر قوة لعملية السلام برمتها. فالأمل الذي شيده اتفاق بريتوريا مرهون بمدى تقدم هذه العملية. لذلك، يجب أن تتكاتف الجهود جميعها لكيلا يُحبط هذا الأمل.

(وقعه نيابة عن الفريق)

السفير راف أويتشو

الرئيس

٣١ أيار/ مايو ٢٠٠٥

رسالة مؤرخة ١١ نيسان/أبريل ٢٠٠٥ موجهة من رئيس جنوب أفريقيا إلى رئيس كوت ديفوار

[الأصل: بالانكليزية]

كما تعلمون، وبالاتفاق مع جميع الأطراف الإيفوارية، ما فتئت بعثة الوساطة المعنية بكوت ديفوار والتابعة للاتحاد الأفريقي تؤدي عملها ضمن إطار اتفاقي ليناس - ماركوسي وأكرا.

ويتناول الفصل الثالث من مرفق اتفاق ليناس - ماركوسي مسألة الأهلية لرئاسة الجمهورية. وهو يتضمن نصا وافقت عليه جميع الأطراف الموقعة على الاتفاق، وسيعدّل المادة ٣٥ من دستور كوت ديفوار.

لذلك فمن واجب الأطراف الإيفوارية وبعثة الوساطة أن تكفل تنفيذ غرض النص المتفق عليه في ليناس - ماركوسي، الذي يسعى أساسا إلى احترام مبدأ الشمولية في ما يتعلق بالمسألة الهامة المتمثلة في الأهلية للرئاسة.

وكما كان الشأن في مناسبات سابقة منذ إبرام اتفاق ليناس - ماركوسي، اتضح، خلال اجتماعنا المعقود في الفترة من ٣ إلى ٦ نيسان/أبريل في جنوب أفريقيا، أنه من الصعب على الأطراف الإيفوارية التوصل إلى اتفاق بشأن الخطوات اللازم اتخاذها لتنفيذ اتفاق ليناس - ماركوسي في ما يتعلق بالمادة ٣٥.

ولهذا السبب، وبالنظر إلى ضرورة حل هذه المسألة على وجه الاستعجال، فضلا عن الحاجة إلى الوفاء بالالتزام الذي قطعه موقعو اتفاق ليناس - ماركوسي على أنفسهم، أُنْفِق على أن يبت وسيط الاتحاد الأفريقي في هذه المسألة، ويعجل بالقطع فيها.

ويرد الاتفاق المحدد بهذا الشأن في الفقرة ١٤ من اتفاق بريتوريا بشأن عملية السلام في كوت ديفوار، المؤرخ ٦ نيسان/أبريل ٢٠٠٥.

وكما ورد في هذه الفقرة، فقد تشاورت مع كل من رئيس الاتحاد الأفريقي، فخامة الرئيس أولوسيغون أوباسانجو، والأمين العام للأمم المتحدة، سعادة السيد كوفي عنان.

وكلاهما يؤيد القرار الوارد في الفقرة ١٤ ويتفقان على أن من الأهمية بمكان، من أجل حل أزمة كوت ديفوار، احترام فحوى التعديل الدستوري للمادة ٣٥ الوارد في اتفاق ليناس - ماركوسي.

واتفقا أيضا على أن من الضروري السعي إلى حل هذه المسألة عاجلا، للتمكن من تسريع عجلة عملية السلام وإفساح المجال لإجراء الانتخابات الرئاسية في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥.

وتمشيا مع النهج المكرس في اتفاقي ليناس - ماركوسي وأكرا، يدرك الوسيط تماما ضرورة احترام دستور كوت ديفوار، آخذا في الاعتبار التعديلات التي يجب إدخالها عليه لتيسير تنفيذ اتفاقي ليناس - ماركوسي وأكرا.

وفي هذا الصدد، يدرك الوسيط تماما الشروط المتعلقة بالتعديلات الدستورية التي تهم الرئاسة، على النحو الوارد في المادة ١٢٦ من دستور كوت ديفوار.

غير أن الوسيط يعتقد أن من المهم للغاية إيلاء الاعتبار الواجب للقاعدة الواردة في المادة ١٢٧ من الدستور نفسه، والتي يُحظر بموجبها أي إجراء من شأنه تقويض السلامة الإقليمية لكوت ديفوار.

ومن دواعي الانشغال المشترك أن كوت ديفوار مقسمة الآن إلى جزأين يخضعان لسيطرة إدارتين مختلفتين، مما يقوض ولا شك السلامة الإقليمية.

وبخصوص المادة ٤٨ من دستور كوت ديفوار، من الواضح أن السلامة الإقليمية لكوت ديفوار مهددة بشكل خطير ومباشر، وأن سير العمل العادي للسلطات الدستورية قد تعطل.

وبصفتي الوسيط، وبعد استماعي بعناية لجميع البيانات التي قدمها زعماء كوت ديفوار، كان عليّ أن أراعي جميع المسائل الدستورية وغيرها من المسائل المذكورة أعلاه أثناء نظري في القرار اللازم عليّ اتخاذه بخصوص المادة ٣٥.

وبموجب الولاية المسندة إلى الوسيط في الفقرة ١٤ من اتفاق بريتوريا، فإنني، بصفتي الوسيط، أقرر بموجب هذا أن على المجلس الدستوري أن يقبل، في ما يتعلق بالانتخابات الرئاسية لعام ٢٠٠٥، أهلية المرشحين الذين قد ترشحهم الأحزاب السياسية التي وقّعت اتفاق ليناس - ماركوسي.

غير أن من المهم أيضا أن نحترم سيادة القانون أثناء تنفيذنا لهذا القرار. وفي هذا الصدد، ينبغي ألا نجبر المجلس الدستوري على التصرف بطريقة غير قانونية. ولذلك سيتعين على سلطات كوت ديفوار اتخاذ الخطوات اللازمة لإضفاء قوة القانون على قرار الوسيط بشأن المادة ٣٥.

ولذلك، يطلب الوسيط إلى الرئيس لوران غباغبو استخدام السلطات التي يخولها دستور كوت ديفوار للرئيس، ولا سيما المادة ٤٨، لإضفاء قوة القانون اللازمة على القرار المذكور أعلاه.

وتشير المادة ٤٨ إلى تنفيذ كوت ديفوار التزاماتها الدولية، ووحدة الأراضي، وسير العمل العادي للسلطات الدستورية، وجميع هذه العوامل تؤثر في الحالة الراهنة في كوت ديفوار.

وتتيح هذه الأحكام، لو طبقت على الوضع الراهن في كوت ديفوار، الأساس الدستوري لرئيس الجمهورية كي يتخذ التدابير الاستثنائية الضرورية لإضفاء قوة القانون على قرار الوسيط بشأن المادة ٣٥، بعد إجراء ما يلزم من مشاورات مع رئيسي الجمعية الوطنية والمجلس الدستوري.

والدستور هو القانون الأساسي في أي بلد. ولذلك يعتقد الوسيط اعتقاداً راسخاً أن المهمة الرئيسية التي تواجه الشعب الإيفواري هي إيجاد حل لحالة الطوارئ الخطيرة التي مزقت الشعب والبلد، وأدت إلى مصرع وتشريد الكثيرين، فضلاً عن الأزمة الاجتماعية والاقتصادية المتفاقمة.

ويعتقد الوسيط، واضعاً ما تقدم في الاعتبار، أن التحدي الفوري والعاجل الذي يواجه شعب كوت ديفوار هو العودة إلى الحياة الطبيعية والاستقرار عن طريق إعادة توحيد البلد، وإعادة بسط إدارة الدولة سيطرتها على جميع أنحاءه، وإجراء انتخابات رئاسية وتشريعية حرة ونزيهة.

وينبغي ألا يولى الاعتبار لتنفيذ مثل هذه التعديلات المدخلة على دستور كوت ديفوار، إذا ارتئي أنها ضرورية، إلا بعد تحقيق هذه الأهداف جميعها. وهذه هي الطريقة الوحيدة الكفيلة بضمان أن تساعد عملية إعداد الدستور على توطيد دعائم السلام والاستقرار والديمقراطية والوحدة الوطنية.

وأطلب أن تُتخذ التدابير اللازمة بأسرع وقت ممكن لإضفاء قوة القانون على القرار الذي اتخذته بتنفيذ قرار زعماء كوت ديفوار، كما تنص على ذلك الفقرة ١٤ من اتفاق بريتوريا.

وتقبلوا فائق التقدير الأخوي.

(توقيع) ثابو مبيكي